

قراءات المرصد الوطني للإجرام

وحدة اليقظة الاستراتيجية

قراءة في تقرير "فهم وتدير مخاطر مزودي خدمات الأصول الافتراضية العابرة للحدود"

	<p>العنوان</p> <p>فهم وتدير مخاطر مزودي خدمات الأصول الافتراضية العابرة للحدود</p>
مجموعة العمل المالي	الجهة المصدرة
صدر باللغة الإنجليزية – سنة 2026	لغة التقرير وتاريخ نشره
47 صفحة	عدد الصفحات
وثيقة دولية تحليلية-توجيهية ذات بعد تقنيي ومعباري، تهدف إلى دعم الدول في فهم ومواجهة مخاطر مزودي خدمات الأصول الافتراضية خارج الحدود.	طبيعة الوثيقة

الملخص التنفيذي

ينطلق التقرير من معاينة تطور نوعي في مشهد الأصول الافتراضية، يتمثل في بروز فاعلين جدد يُعرفون بمقدّمي خدمات الأصول الافتراضية العابرة للحدود، وهم كيانات تزاوّل أنشطتها عبر فضاء رقمي عابر للولايات القضائية، بما يمكنها من تقديم خدماتها لعملاء في دول متعددة دون الخضوع الكامل للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها في تلك الدول، ويُبرز التقرير أن هذه الخاصية العابرة للحدود لا تعد مجرد سمة تقنية، بل تمثل عنصرا بنيويا يُمكن هذه الكيانات من تفادي القيود الرقابية، ويعقّد في الآن ذاته جهود السلطات الوطنية في تتبع أنشطتها وإخضاعها للمساءلة القانونية .

وفي هذا السياق، يؤكد التقرير أن تنامي نشاط هذه الكيانات يشكّل تحديا متزايدا للمنظومة الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالنظر إلى قدرتها على استغلال الطبيعة اللامركزية والرقمية للأصول الافتراضية، ويُعزى هذا التهديد إلى جملة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها وجود تفاوتات كبيرة بين الدول في مستوى تطبيق المعايير الدولية، الأمر الذي يتيح لهذه الكيانات ممارسة ما يُعرف بالتحكيم التنظيمي، أي اختيار العمل من ولايات قضائية أقل صرامة أو أقل قدرة على الإشراف، كما يبرز التقرير أن ضعف أو غياب الرقابة الفعلية في بعض الدول، إلى جانب محدودية أدوات التحقق من هوية العملاء، يزيد من تعقيد المشهد ويُفاقم من مخاطر الاستغلال الإجرامي .

ويضيف التقرير أن إحدى الإشكاليات الجوهرية تكمن في صعوبة تحديد الهوية القانونية والتنظيمية لهذه الكيانات، سواء بسبب غياب وجود مادي لها في الدول المستهدفة، أو نتيجة اعتمادها على هياكل تشغيلية موزعة جغرافيا، هذا الوضع يجعل من الصعب تحديد الجهة المختصة بالإشراف أو إنفاذ القانون، كما يحدّ من قدرة السلطات على الوصول إلى المعلومات الضرورية لإجراء التحقيقات أو فرض العقوبات، ويؤدي ذلك عمليا إلى خلق مساحات رمادية خارج نطاق الرقابة الفعالة، تُستغل في بعض الحالات لتمير أنشطة مالية غير مشروعة .

وفي ضوء ذلك، يشدد التقرير على أن تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي، ولا سيما التوصية 15 المتعلقة بالأصول الافتراضية، لا يزال يشهد تفاوتًا ملحوظًا بين الدول، سواء من حيث الإطار القانوني أو من حيث التنفيذ العملي، ويترتب عن هذا التفاوت غياب مستوى متكافئ من الرقابة على الصعيد العالمي، مما يسمح لهذه الكيانات بالاستمرار في تقديم خدماتها عبر الحدود دون الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية، بما في ذلك إجراءات العناية الواجبة بالعملاء وقواعد تبادل المعلومات .

وانطلاقاً من هذا التشخيص، يقدم التقرير معالجة شاملة للظاهرة، تبدأ بتحليل دقيق لخصائص هذه الكيانات وأنماط عملها، مروراً برصد أبرز المخاطر المرتبطة بها، سواء من حيث قابلية الاستغلال في الجرائم المالية أو من حيث التحديات التي تطرحها على أجهزة الرقابة والإنفاذ، كما يعرض التقرير أهم الأساليب التي تستخدم للتحايل على القوانين، ويبرز التحديات العملية التي تواجه السلطات في تعقب هذه الأنشطة، خاصة في ظل الطابع العابر للحدود وتعقيد البنى التنظيمية لهذه الكيانات .

وفي مرحلة لاحقة، ينتقل التقرير إلى تقديم مجموعة من الممارسات الجيدة التي يمكن للدول اعتمادها لتعزيز قدرتها على تحديد هذه الكيانات والتعامل مع مخاطرها، سواء عبر تطوير آليات الرصد والكشف، أو من خلال توسيع نطاق الترخيص والتسجيل ليشمل الأنشطة العابرة للحدود، كما يؤكد على أهمية التنسيق بين مختلف الجهات الوطنية، وتعزيز التعاون الدولي باعتباره عنصراً حاسماً في مواجهة هذه الظاهرة .

ويختتم التقرير بتقديم جملة من التوصيات الموجهة لكل من الدول والقطاع الخاص، تروم أساساً تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، وتقوية الأطر التنظيمية، وتحسين فعالية أنظمة الإشراف والإنفاذ، ويبرز في هذا الصدد أن التصدي لمخاطر مقدمي خدمات الأصول الافتراضية العابرة للحدود يقتضي مقارنة شمولية ومتكاملة، تقوم على التوازن بين الابتكار المالي ومتطلبات الأمن المالي، مع إيلاء أهمية خاصة للتعاون الدولي وتبادل المعلومات .

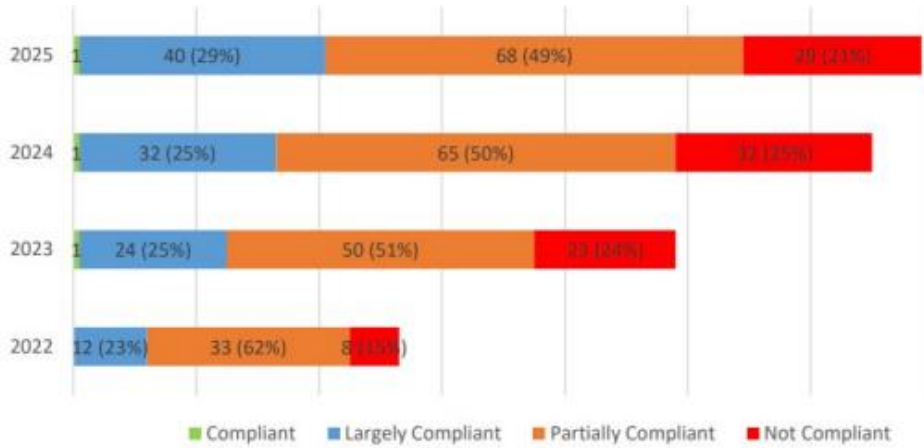
فهم السياق العام:

ينطلق التقرير من تأطير عام يضع ظاهرة الأصول الافتراضية ضمن سياق التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده النظام المالي العالمي، حيث لم تعد المعاملات المالية مقيدة بالحدود الجغرافية أو بالبنى المؤسسية التقليدية، وفي هذا الإطار يبرز أن إدراج الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها ضمن معايير مجموعة العمل المالي منذ سنة 2019 شكّل نقطة تحول أساسية، إذ تم لأول مرة إدماج هذه الفئة من الفاعلين ضمن منظومة الامتثال الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويؤكد التقرير أن هذا الإدماج لم يكن استجابة ظرفية، بل يعكس إدراكاً متزايداً لكون الأصول الافتراضية أصبحت مكوناً بنوياً في النظام المالي، بما يفرض إخضاعها لنفس متطلبات الشفافية والمساءلة المطبقة على المؤسسات المالية التقليدية .

ويفصّل التقرير في أن هذا التحول الرقمي ترافق مع توسع ملحوظ في حجم وتنوع خدمات الأصول الافتراضية، حيث ظهرت نماذج أعمال جديدة تعتمد على تقديم خدمات مالية بالكامل عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى حضور مادي أو بنية تحتية محلية، وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل مفهوم "الاختصاص القضائي"، إذ أصبح من الممكن لكيان واحد أن يزاول نشاطه في عدة دول في آن واحد، مستفيداً من الطبيعة اللامركزية للتكنولوجيا، غير أن هذا التطور كما يشير التقرير لم يُواكب بإطار تنظيمي عالمي متجانس، مما خلق فجوة بين سرعة الابتكار وسرعة التنظيم.

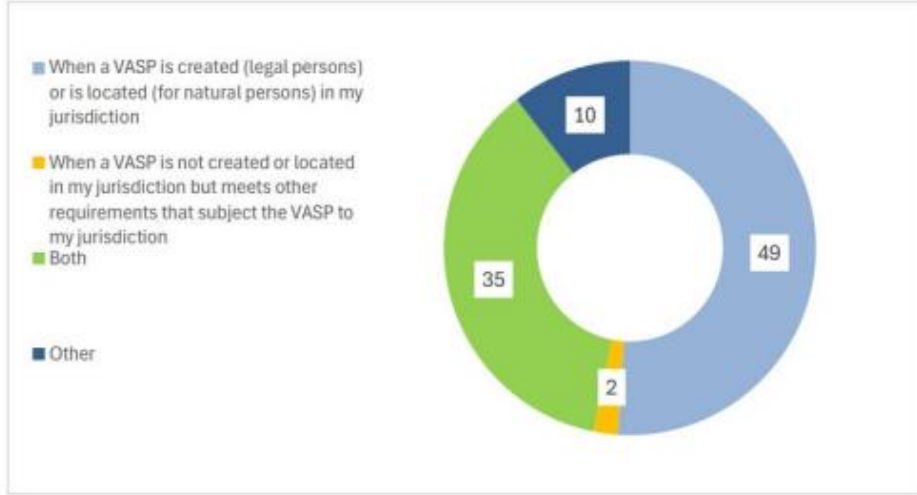
وفي هذا السياق، يبرز التقرير أن التحدي الأساسي لا يكمن في غياب المعايير الدولية، بل في التفاوت الكبير في مدى تنفيذها بين الدول، فبينما قامت بعض الدول بإدماج توصيات FATF بشكل شامل، لا تزال دول أخرى في مراحل أولية من التطوير التشريعي أو لم تعتمد بعد أطراً تنظيمية واضحة، ويؤدي هذا التباين إلى نشوء بيئة تنظيمية مجزأة، تتيح لمقدمي الخدمات اختيار الولايات القضائية التي توفر أقل قدر من القيود، وهو ما يعرف بالتحكيم التنظيمي، ويؤكد التقرير أن هذا السلوك لا يعد مجرد نتيجة ثانوية بل يمثل أحد العوامل المحركة لانتشار مقدمي الخدمات العابرة للحدود.

ويبرز المبيان أسفله هذا التفاوت بشكل واضح، حيث يبين توزيع الدول حسب مستوى امتثالها لتوصية مجموعة العمل المالي رقم 15، مما يعكس استمرار وجود فجوات تنظيمية على المستوى الدولي:



كما يوضح التقرير أن هذا التفاوت في التطبيق لا ينعكس فقط على مستوى الرقابة، بل يمتد ليؤثر على بنية السوق نفسها، إذ تستفيد الكيانات غير الممتثلة من تقليل تكاليف الامتثال، مثل إجراءات التحقق من هوية العملاء أو متطلبات الإبلاغ، مما يمنحها قدرة تنافسية غير عادلة مقارنة بالكيانات التي تلتزم بالمعايير، ويؤدي ذلك إلى خلق حوافز سلبية داخل السوق، حيث قد تضطر بعض الكيانات إلى تخفيف

مستوى امتثالها للحفاظ على قدرتها التنافسية، وهو ما يهدد بتقويض فعالية النظام ككل، إذ يظهر أن نسبة محدودة فقط من الدول تعتمد مقارنة قائمة على النشاط، وهو ما يفسر استمرار قدرة مقدمي الخدمات العابرة للحدود على العمل خارج نطاق الرقابة الفعلية.



ومن زاوية أخرى، يشير التقرير إلى أن غياب الانسجام في تطبيق المعايير يُضعف بشكل مباشر قدرة الدول على التعاون فيما بينها، خاصة في القضايا التي تتطلب تبادل معلومات أو تنسيقا في التحقيقات فعندما تختلف المتطلبات القانونية أو المعايير الإجرائية بين الدول، يصبح من الصعب بناء آليات فعالة للتعاون، مما يتيح للأنشطة غير المشروعة الاستفادة من هذه الفجوات، ويؤكد التقرير أن هذا التحدي يزداد تعقيدا في سياق الأصول الافتراضية، نظرا لسرعة المعاملات وصعوبة تتبعها مقارنة بالأنظمة المالية التقليدية.

ويضيف التقرير أن هذه الإشكالات تبرز بشكل أكثر حدة في حالة مقدمي الخدمات العابرة للحدود الذين يستفيدون من كل هذه العوامل مجتمعة: الطبيعة الرقمية، غياب الوجود المادي، والتفاوت التنظيمي، ويؤدي ذلك إلى خلق فضاء مالي مواز يصعب إخضاعه للرقابة، ويشكل نقطة ضعف في النظام العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يبرز أن هذه الظاهرة ليست هامشية، بل أخذت في التوسع، مما يستدعي استجابة أكثر تنسيقا وشمولية على المستوى الدولي.

وفي ضوء هذا التحليل، يخلص التقرير ضمن هذا المحور إلى أن فهم السياق العام لهذه الظاهرة يعد شرطا أساسيا لتطوير استجابات فعالة، حيث لا يمكن معالجة مخاطر مقدمي الخدمات العابرة للحدود دون إدراك التفاعل المعقد بين الابتكار التكنولوجي، والتفاوت التنظيمي، وحدود الاختصاص القضائي،

ومن ثم، فإن أي مقارنة تنظيمية أو رقابية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذا البعد العابر للحدود، وأن تسعى إلى تقليص الفجوات بين الأنظمة القانونية، بما يعزز من فعالية الجهود الدولية في هذا المجال.

الخصائص والمخاطر والتحديات الإشراافية:

يبرز التقرير في هذا المحور أن الخصائص البنيوية لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية العابرة للحدود لا تنفصل عن طبيعة البيئة الرقمية التي يعملون ضمنها، حيث تعتمد هذه الكيانات على نماذج تشغيل مرنة وموزعة جغرافيا، تسمح لها بفصل مختلف وظائفها عبر عدة ولايات قضائية، فقد تكون الإدارة في دولة، والبنية التحتية التقنية في دولة أخرى، بينما يتوزع المستخدمون عبر مناطق متعددة، وهو ما يؤدي إلى تشتت عناصر النشاط الاقتصادي وعدم تمركزها في نطاق قانوني واحد، ويؤكد التقرير أن هذا التفكك لا يعد عرضيا، بل يشكل أحد العوامل التي تعيق تحديد الجهة المختصة بالإشراف، ويضعف من إمكانية إخضاع هذه الكيانات لرقابة فعالة.

وفي هذا السياق، يوضح التقرير أن غياب الوجود المادي داخل الدولة المستهدفة يمثل إحدى أبرز السمات التي تميز هذه الكيانات، حيث يمكنها تقديم خدماتها لمستخدمين محليين دون تسجيل أو ترخيص، مستفيدة من القنوات الرقمية التي تتجاوز الحدود التقليدية، ويؤدي هذا الوضع إلى تعقيد مسألة الاختصاص القضائي، إذ قد تجد السلطات نفسها أمام كيان نشط داخل سوقها دون أن يكون خاضعا لقوانينها بشكل مباشر، مما يحد من قدرتها على فرض الامتثال أو اتخاذ إجراءات إنفاذ.

كما يميز التقرير بين نوعين من هذه الكيانات: فمنها ما ينشأ نتيجة عدم وضوح أو سوء فهم للإطار القانوني، حيث قد لا تدرك بعض الجهات أنها مطالبة بالترخيص في الدول التي تستهدفها؛ ومنها ما يعتمد استراتيجيات متعمدة لتفادي التنظيم، من خلال اختيار ولايات قضائية ضعيفة الرقابة، أو الامتناع عن طلب الترخيص، أو استخدام هياكل تشغيلية معقدة لتفادي الكشف، ويؤكد التقرير أن هذا التمييز لا يغير من النتيجة العملية، حيث إن كلا النوعين يساهم في خلق أنشطة خارج نطاق الرقابة الفعلية.

وعلى مستوى المخاطر، يشدد التقرير على أن هذه الكيانات تمثل بيئة مواتية للاستغلال في الجرائم المالية، وذلك نتيجة تضافر عدة عوامل، منها ضعف إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، وإمكانية إخفاء الهوية، وسرعة تنفيذ المعاملات، ويبرز أن هذه الخصائص تجعل من هذه المنصات أدوات جذابة لغسل الأموال، خاصة تلك المتأتية من أنشطة إجرامية متنوعة، حيث يمكن تحويل الأموال بسرعة عبر عدة حسابات أو منصات دون ترك أثر واضح.

كما يتناول التقرير استخدام هذه الكيانات في عمليات الاحتيال، حيث يتم استهداف المستخدمين عبر الإنترنت من خلال عروض استثمارية أو خدمات مالية ظاهرها مشروع، لكنها في الواقع تُستخدم لجمع الأموال بطرق غير مشروعة، ويؤكد أن غياب الرقابة الفعالة وندرة آليات الحماية يزيدان من قابلية هذه المنصات للاستغلال في هذا النوع من الأنشطة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمستخدمين في دول لا تتوفر على أطر تنظيمية متقدمة .

ومن بين الأنماط التي يسلط عليها التقرير الضوء، ظاهرة العلاقات المتداخلة بين المنصات، حيث تقوم بعض الكيانات باستخدام خدمات منصات أخرى لتنفيذ المعاملات نيابة عن عملائها، مما يؤدي إلى خلق طبقات متعددة من الوساطة. ويُفضي هذا التعقيد إلى إضعاف الشفافية، ويجعل من الصعب تحديد الأطراف الفعلية في المعاملة، كما يحد من قدرة الجهات الرقابية على تتبع تدفقات الأموال بشكل دقيق .

كما يبرز التقرير ظاهرة التحكيم التنظيمي كأحد المخاطر المركزية، حيث تسعى هذه الكيانات إلى الاستفادة من الفروقات بين الأنظمة القانونية، عبر الانتقال إلى ولايات قضائية أقل صرامة أو استهداف أسواق لا تطبق المعايير بشكل كامل، ويؤدي ذلك إلى تفويض فعالية النظام الدولي، حيث تصبح الجهود المبذولة في الدول الأكثر صرامة أقل تأثيراً في ظل استمرار وجود منافذ بديلة أقل خضوعاً للرقابة .

وعلى مستوى التحديات الإشرافية، يؤكد التقرير أن السلطات تواجه صعوبات كبيرة في تحديد هذه الكيانات ورصد أنشطتها، خاصة في ظل اعتمادها على أدوات تقنية مثل الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) أو تقنيات إخفاء الهوية، كما أن غياب التعاون في بعض الحالات، أو بطء الإجراءات الرسمية لتبادل المعلومات، يؤدي إلى إطالة أمد التحقيقات ويحد من فعاليتها .

ويضيف التقرير أن الطابع العابر للحدود لهذه الأنشطة يفرض تحديات إضافية، حيث تتطلب التحقيقات في كثير من الأحيان التنسيق بين عدة دول، لكل منها إطار قانوني وإجرائي مختلف، ويؤدي ذلك إلى تعقيد المساطر وإبطائها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالحصول على بيانات أو تنفيذ إجراءات إنفاذ خارج الحدود الوطنية .

كما يتناول التقرير إشكالية تطبيق قاعدة "Travel Rule"، مشيراً إلى أن عدم اعتمادها بشكل موحد عالمياً يؤدي إلى وجود فجوات في تبادل المعلومات بين مقدمي الخدمات، مما يعيق تتبع المعاملات ويحد من فعالية الجهود الرامية إلى مكافحة الأنشطة غير المشروعة .

وفي ضوء هذه المعطيات، يخلص التقرير ضمن هذا المحور إلى أن المخاطر المرتبطة بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية العابرة للحدود ليست مجرد امتداد للمخاطر التقليدية، بل تتخذ أبعادا جديدة نتيجة التفاعل بين التكنولوجيا والبيئة التنظيمية، ويؤكد أن مواجهة هذه المخاطر تتطلب فهما دقيقا لهذه الخصائص البنوية، إلى جانب تطوير أدوات رقابية تتناسب مع طبيعة هذه الأنشطة وتعقيدها.

أهم الممارسات الجيدة:

ينطلق التقرير في هذا المحور من التأكيد على أن مواجهة مخاطر مقدمي خدمات الأصول الافتراضية العابرة للحدود لا يمكن أن تتم فقط عبر تشخيص التهديدات، بل تستوجب تطوير استجابات عملية قائمة على تجارب الدول والممارسات التي أثبتت نجاعتها، وفي هذا الإطار يوضح أن الخطوة الأولى تتمثل في القدرة على تحديد هذه الكيانات، باعتبار أن غياب الوجود المادي وطبيعة النشاط الرقمي يجعلان من عملية الكشف تحديا بحد ذاته .

وفي سبيل ذلك، يعرض التقرير مجموعة من المؤشرات العملية التي يمكن أن تساعد السلطات على التعرف على هذه الكيانات، من بينها استهداف المستخدمين المحليين دون الحصول على ترخيص، أو استخدام لغات ووسائل تواصل تتلاءم مع السوق المحلي، أو توفير وسائل دفع مرتبطة بالبنية المالية الوطنية، ويؤكد التقرير أن هذه المؤشرات لا تعد أدلة قاطعة بمفردها، لكنها تكتسب دلالة قوية عندما تحلل بشكل متكامل ضمن سياق أوسع من المعلومات .

ويبرز التقرير في هذا السياق أهمية تطوير أدوات تحليل متقدمة، خاصة تلك المرتبطة بتتبع معاملات "البلوكتشين"، حيث تتيح هذه الأدوات إمكانية رصد الأنماط المشبوهة وتحديد العلاقات بين المحافظ والمنصات المختلفة، كما يشير إلى دور البيانات المفتوحة وتقارير المعاملات المشبوهة في تعزيز قدرات الكشف، مؤكدا أن الجمع بين هذه المصادر المختلفة يساهم في بناء صورة أكثر دقة عن الأنشطة العابرة للحدود .

وفيما يتعلق بالإطار التنظيمي، يشدد التقرير على ضرورة اعتماد مقارنة قائمة على النشاط، بحيث لا يقتصر تطبيق القوانين على الكيانات التي لها وجود مادي داخل الدولة، بل يشمل أيضا تلك التي تقدم خدماتها عن بعد للمستخدمين المحليين، ويعد هذا التوجه كما يبرز التقرير عنصرا أساسيا لسد الفجوات التي تستغلها الكيانات العابرة للحدود، حيث يضمن إخضاعها لنفس المتطلبات المفروضة على الفاعلين المحليين .

كما يدعو التقرير إلى توسيع نطاق الترخيص والتسجيل ليشمل هذه الفئة من الكيانات، مع التأكيد على أهمية وضوح المتطلبات القانونية وتيسير الامتثال، بما يقلل من حالات عدم الامتثال غير المقصود، وفي الوقت ذاته، يشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة تجاه الكيانات التي تتعمد تفادي التنظيم، بما في ذلك فرض عقوبات فعالة والحد من قدرتها على الوصول إلى الأسواق أو الأنظمة المالية .

وعلى مستوى الإنفاذ، يبرز التقرير أهمية اعتماد مقاربة متعددة الأدوات، تجمع بين الإجراءات الإدارية والجنائية والتقنية، وذلك لضمان فعالية التدخلات، كما يؤكد أن النجاح في هذا المجال يتطلب تنسيقا وثيقا بين مختلف الجهات الوطنية، بما في ذلك الجهات الرقابية و وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة إنفاذ القانون، نظرا لتداخل الاختصاصات وتعقيد الظاهرة .

وفي هذا الإطار، يشدد التقرير على أن التنسيق الداخلي لا يقتصر على تبادل المعلومات، بل يشمل أيضا توحيد الرؤى وتكامل الاستراتيجيات، بما يضمن استجابة شاملة ومتماسكة، ويبرز أن غياب هذا التنسيق قد يؤدي إلى تشتت الجهود أو وجود ثغرات تستغلها الكيانات غير الممتثلة .

أما على المستوى الدولي، فيؤكد التقرير أن التعاون بين الدول يعد عنصرا حاسما، نظرا للطبيعة العابرة للحدود لهذه الأنشطة، ويشمل ذلك تبادل المعلومات في الوقت المناسب، وتطوير قنوات اتصال فعالة بين السلطات المختصة، وتعزيز التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية، كما يشير إلى أن تحسين سرعة وفعالية هذا التعاون يمكن أن يحدث فرقا كبيرا في قدرة الدول على تتبع الأنشطة غير المشروعة والحد منها .

ويبرز التقرير كذلك أهمية إشراك القطاع الخاص في هذه الجهود، باعتباره يمتلك بيانات تشغيلية ومعرفة تقنية يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية أنظمة الكشف والامتثال، ويؤكد أن التعاون بين القطاعين العام والخاص يمثل ركيزة أساسية في بناء منظومة رقابية متكاملة، خاصة في مجال يتسم بسرعة التطور والتعقيد التقني .

وفي ختام هذا المحور، يؤكد التقرير أن الممارسات الجيدة لا تقتصر على إجراءات منفردة، بل تقوم على مقاربة شمولية تجمع بين الكشف المبكر، والتنظيم الفعال، والإنفاذ الصارم، والتنسيق الداخلي، والتعاون الدولي، ويؤكد أن نجاح هذه المقاربة يظل رهينا بمدى قدرة الدول على تكييف أدواتها مع الطبيعة الدينامية لهذه الظاهرة، مع الحفاظ على التوازن بين تشجيع الابتكار وضمان الأمن المالي.

أبرز الخلاصات والتوصيات:

يخلص التقرير في هذا المحور إلى أن ظاهرة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية العابرة للحدود لا تمثل مجرد انحراف محدود داخل النظام المالي، بل تعكس تحولا هيكليا أعمق يرتبط بتزايد رقمنة الأنشطة المالية وتحررها من القيود الجغرافية التقليدية، ويؤكد أن هذه الدينامية الجديدة أفرزت تحديات غير مسبوقة للأنظمة الرقابية، التي لا تزال في كثير من الحالات قائمة على مفاهيم الاختصاص الإقليمي والوجود المادي، وهو ما لم يعد كافيا لضبط أنشطة رقمية عابرة للحدود بطبيعتها .

وفي هذا السياق، يشدد التقرير على أن الإشكالية المركزية لا تكمن في غياب المعايير الدولية، بل في التفاوت الكبير في مستوى تطبيقها بين الدول، ويؤدي هذا التفاوت إلى خلق بيئة تنظيمية غير متكافئة تستغلها الكيانات العابرة للحدود للانتقال بين الولايات القضائية أو استهداف أسواق أقل تنظيما، بما يسمح لها بمواصلة أنشطتها دون الخضوع للمتطلبات المفروضة على الفاعلين المحليين، ويبرز التقرير أن استمرار هذا الوضع من شأنه أن يقوض فعالية النظام الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

كما يخلص التقرير إلى أن المخاطر المرتبطة بهذه الكيانات تتجاوز الأبعاد التقليدية للجرائم المالية، لتشمل تحديات أوسع تتعلق بفعالية الرقابة، وشفافية المعاملات، وثقة المستخدمين في النظام المالي، ويؤكد أن هذه الكيانات، بحكم خصائصها التشغيلية، تظل أكثر عرضة للاستغلال في أنشطة غير مشروعة، خاصة في ظل ضعف الضوابط وصعوبة التتبع .

وانطلاقا من هذا التشخيص، يدعو التقرير إلى ضرورة اعتماد مقاربة شمولية ومتكاملة في مواجهة هذه الظاهرة، تقوم على الجمع بين عدة مستويات من التدخل، ويبرز أن الاقتصار على التدخلات التشريعية أو التنظيمية وحدها لا يكفي، بل يجب أن يواكب ذلك تعزيز فعالية التنفيذ، وتطوير القدرات المؤسسية، وتحسين أدوات التحليل والرصد .

وفيما يتعلق بالتوصيات، يشدد التقرير على أهمية تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية بما يضمن شمولها للأنشطة العابرة للحدود، خاصة من خلال اعتماد مقاربة قائمة على النشاط، تسمح بإخضاع أي كيان يقدم خدمات داخل الدولة للمتطلبات التنظيمية، بغض النظر عن مكان تواجده، ويعد هذا التوجه وفق التقرير، ضروريا لسد الفجوات التي تستغلها الكيانات غير الممتثلة .

كما يؤكد التقرير على ضرورة تحسين فعالية الإشراف والإنفاذ، من خلال تزويد السلطات المختصة بالموارد والأدوات اللازمة، وتعزيز قدرتها على رصد الأنشطة المشبوهة واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت

المناسب، ويبرز أن ضعف التنفيذ يشكل أحد أبرز نقاط الضعف في النظام الحالي، حتى في الدول التي تتوفر على أطر قانونية متقدمة .

وفي بعده الدولي، يركز التقرير على أهمية تعزيز التعاون بين الدول، باعتباره عنصرا حاسما في مواجهة الأنشطة العابرة للحدود، ويشمل ذلك تسريع تبادل المعلومات، وتطوير آليات تنسيق فعالة بين السلطات المختصة، وتجاوز العوائق القانونية والإجرائية التي تعيق التعاون، ويؤكد التقرير أن غياب تعاون فعال يعد من أبرز العوامل التي تسمح باستمرار هذه الأنشطة .

كما يولي التقرير أهمية خاصة لـ دور القطاع الخاص، معتبرا أنه يشكل شريكا أساسيا في تنفيذ متطلبات الامتثال والكشف عن المخاطر، ويشير إلى أن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين فعالية الأنظمة الرقابية، خاصة في ظل امتلاك الفاعلين في القطاع الخاص لبيانات وخبرات تقنية متقدمة .

ويخلص التقرير في النهاية إلى أن مواجهة مخاطر مقدمي خدمات الأصول الافتراضية العابرة للحدود تتطلب تحقيق توازن دقيق بين دعم الابتكار المالي وضمان الأمن المالي، مؤكدا أن نجاح هذا التوازن يظل رهينا بمدى قدرة الدول على التنسيق فيما بينها، وتكييف أطرها التنظيمية مع طبيعة التحولات الرقمية، وتعزيز فعالية تطبيق المعايير الدولية على أرض الواقع.

للاطلاع على التقرير:

<https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Virtualassets/Understanding-Mitigating-Risks-Offshore-VASPs.html>